

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع

جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة بموجب
المادة ٥ وتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب المقدم من موزامبيق لتمديد الموعد النهائي المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف باسم الدول
الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد*

١- صدقت موزامبيق على الاتفاقية في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى موزامبيق في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. ووفرت موزامبيق في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، معلومات عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تحتوي أو يشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد. وموزامبيق مُلزَمة بأن تدمر أو تضمن تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوغمة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وبما أن موزامبيق تعتقد أنه لن يكون بوسعها فعل ذلك بحلول الموعد المحدد، فقد تقدمت بطلب في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف لتمديد الموعد النهائي المحدد. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تقدمت موزامبيق بطلب منقح للتمديد. وتطلب موزامبيق التمديد لفترة خمس سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٤).

٢- ويشير الطلب إلى أن الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية التي أُجريت في عام ٢٠٠١ سجلت ٣٧٤ ١ منطقة يُشتبه في أن بها ألغاماً مضادة للأفراد، وتبلغ مساحتها الكلية ٥٦١,٦٩ كيلومتراً مربعاً، وتقع المناطق الملوغمة في جميع مقاطعات موزامبيق العشرة. ويشير الطلب كذلك إلى أنه في حين أن الدراسة الاستقصائية بها عيوب رئيسية، وفي حين أنها تعالي بدرجة كبيرة في تقدير حجم التحدي، فإنها تمثل خط الأساس المتاح لموزامبيق بشأن العمل.

* قُدم بعد التاريخ المحدد وبعد أن تسلمته الأمانة مباشرة.

٣- ويشير الطلب إلى أن موزامبيق قد أوفت بالتزاماتها بموجب المادة ٥ في أربع من مقاطعاتها العشرة (كابو ديلغادو، ونياسا، ونامبولا، وزامبيزيا) حيث بدأ العمل منذ عام ١٩٩٤ وأسفر عن إزالة الألغام من مساحة ١٠,٤٥ كيلومترات مربعة و٢٣٥ كيلومتراً طويلاً من الطرق، وعن تطهير مساحة إضافية كبيرة عن طريق وسائل غير الإزالة، والعثور على أكثر من ٩٩ ٠٠٠ لغم مضاد للأفراد وتدميرها (إلى جانب نحو ٢٤ ٠٠٠ جهاز من الأجهزة المتفجرة من مخلفات الحرب). ومن العدد الأصلي للمناطق المحددة في الدراسة الاستقصائية أُلغيت ٧٢٣ منطقة تقرر أنها ليست ملغومة، واكتمل التنفيذ في ٤٧٠ منطقة، بينما تبقى ١٨١ منطقة من المناطق المحددة في الدراسة.

٤- ويشير الطلب كذلك إلى أنه ما زال هناك ٥٤١ موقعاً في المقاطعات الست المتبقية (تيت، ومانيكافا، وسوفالا، وإفامبان، وغازا، ومابوتو) لم تتم الإزالة فيه (ويشمل هذا العدد المواقع الـ ١٨١ المتبقية المحددة في الدراسة)، ويغطي مساحة يبلغ مجموعها ١٢,٢٧ كيلومتراً مربعاً. وهناك أيضاً حزام الألغام يبلغ طوله ١١ كيلومتراً (بالقرب من سد كابورا باسا) يتعين إزالة الألغام منه، وقطاع لأبراج الكهرباء يتعين تطهيره، كما يجب القيام بدراسة استقصائية على طول الحدود بين موزامبيق وزمبابوي لتحديد حجم التحدي المرتبط بالتنفيذ في هذه المنطقة. ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (المشار إليها لاحقاً بـ "الفريق المعني بالتحليل") الجهود التي بذلتها موزامبيق، عن طريق إجراء "تقييم أساسي" بغية الحصول على معلومات أوضح بشأن العمل المتبقي.

٥- وكما ذكر أعلاه، فقد طلبت موزامبيق التمديد لفترة خمس سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٤) على أساس أن الأعمال المطلوبة لمواجهة جميع التحديات المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه سيتم تنفيذها في نفس الوقت. ويشير الطلب كذلك إلى أن هذه فترة زمنية واقعية لإتمام الإزالة في جميع المواقع الملغومة المعروفة باستخدام جميع معدات إزالة الألغام المتاحة بمتوسط تكلفة سنوية قدرها ٥,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير الطلب كذلك إلى أن الفترة الزمنية المطلوبة تأخذ في الحسبان زيادة طاقة إزالة الألغام إلى ٤٠ قسماً (١٠ أشخاص لكل قسم)، و٦ أفرة آلية، و٣٠ من الفئران التي جرى تدريبها لاكتشاف الألغام، و١٠ أفرة استقصاء، ومن المتوقع أن يسفر مستوى الطاقة هذا عن إمكانية إزالة الألغام في نحو ٢,٥ كيلومتر مربع سنوياً.

٦- ويشير الطلب إلى الظروف التالية التي تمثل عائقاً أمام التنفيذ: (أ) إن تقدير للمشكلة للمرة الأولى بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ لم يكن متاحاً حتى إجراء الدراسة الاستقصائية لتأثير الألغام الأرضية في عام ٢٠٠١. ولم تتضح أوجه القصور أو العيوب في الدراسة الاستقصائية إلا في عام ٢٠٠٤. كما أسفرت المغالاة في تقدير المشكلة عن عمل إضافي، وربما تكون قد أسفرت عن كلل بعض المانحين، ومن ثم عن إبطاء العمل؛ (ب) كانت مسألة الحد من الفقر، ولا تزال، من التحديات الرئيسية التي تواجه موزامبيق، وهكذا فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام يجب أن تنافس من أجل الحصول على التمويل النادر من الحكومة أو المانحين؛ (ج) إن عدد المواقع الملغومة كبير وموزع في جميع أنحاء البلد؛ و(د) أعاق الكوارث الطبيعية (الفيضانات) الجهود المبذولة. ولاحظ الفريق المعني بالتحليل أن موزامبيق قد تغلبت على بعض أهم الظروف المعوقة، ولا سيما مغالاة الدراسة الاستقصائية في تقدير المشكلة ومن ثم يتوقع أن يتمكن البلد من مواصلة التنفيذ بكفاءة من هذه النقطة فصاعداً.

٧- ويقدم الطلب إسقاطات سنوية لعدد المناطق والمساحة الإجمالية التي سيتم تطهيرها سنوياً في كل مقاطعة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣. كما يشير الطلب إلى الهيئة العاملة في مجال نزع الألغام التي ستتولى العمل في كل واحدة المقاطعات في كل سنة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن موزامبيق أقرت خطة وطنية لإزالة الألغام للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ سيجري تحديثها في الوقت المناسب لتشمل فترة الطلب بأكملها. ويشير الطلب أيضاً إلى أن العمل سيجري في منطقة خط أبراج الكهرباء (المذكور في الفقرة ٤) في عام ٢٠٠٨، وفي حزام الألغام الواقع بالقرب من سدكابورا باسا (المذكور أيضاً في الفقرة ٤) في عام ٢٠٠٩.

٨- وأشار الفريق المعني بالتحليل إلى أنه قد تم تحديد ٢٠٣ مناطق تغطي في مجموعها أكثر من ١,٥ كيلومتر مربع ليتم تطهيرها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وهو ما يعني أن التحدي الفعلي الذي ستواجهه موزامبيق في أثناء فترة التمديد سيصل إلى ٣٣٨ منطقة يبلغ مجمل مساحتها ١٠,٦ كيلومترات مربعة. كما لاحظ الفريق أنه في حين أن خطة موزامبيق الوطنية لإزالة الألغام لا تتزامن مع فترة التمديد المطلوبة، فقد تعهدت بتحديث الخطة. وأكد الفريق كذلك أن موزامبيق غير قادرة على تقديم تقديرات دقيقة بشأن إزالة الألغام من حقول الألغام الواقعة على طول الحدود مع زمبابوي، وأن هنالك منطقتين كبيرتين في اثنتين من المقاطعات (سوفالا وجازا) بحاجة إلى مزيد من جهود الاستقصاء.

٩- ويشير الطلب إلى أن موزامبيق تخطط لإنهاء خطورة جميع المناطق المتبقية عن طريق إزالة الألغام يدوياً وآلياً، والدراسات الاستقصائية التقنية، والأساليب غير التقنية لتطهير الأرض. وتعتبر الغالبية العظمى من المهام المؤكدة أو المشتبه فيها مناسبة لإزالة الألغام يدوياً، و٣,٣ في المائة من المهام مناسبة لإزالة الألغام آلياً. ويشير الطلب كذلك إلى أن معايير موزامبيق للأعمال المتعلقة بالألغام وُضعت في عام ٢٠٠٢، استناداً إلى المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، بوصفها إطاراً مرجعياً يشجع مديري وكالات ومشاريع إزالة الألغام على تحقيق وإثبات مستويات الفعالية المتفق عليها، ويقتضي منهم ذلك أحياناً. وبالإضافة إلى ذلك، يبين الطلب بالتفصيل أساليب ومعايير ضبط الجودة وضمانها.

١٠- ويبين الطلب كذلك تفاصيل أساليب الدراسات الاستقصائية المستعملة لتأكيد الوفاء بالالتزامات، بما في ذلك عن طريق الإلغاء. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أنه بينما استُعملت جميع أساليب تطهير الأرض في موزامبيق حتى الآن، فإن موزامبيق ليس لديها بعد سياسة أو معايير وطنية فيما يخص تطهير الأرض بالأساليب غير التقنية. وأشار الفريق المعني بالتحليل إلى تعهد موزامبيق في طلب التمديد بوضع هذه السياسة أو المعايير.

١١- ويشير الطلب إلى أن موزامبيق تتوقع أن يبلغ مجموع تكاليف تنفيذ المادة ٥ في أثناء فترة التمديد المطلوبة نحو ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، منها نحو ٢١ مليون دولار لعمل الدراسات الاستقصائية وإزالة الألغام من جميع المناطق المعروفة أو المشتبه فيها باستثناء المناطق الواقعة على طول الحدود بين موزامبيق وزمبابوي. ويقدم الطلب أيضاً التفاصيل السنوية لهذه التكاليف ووفقاً للإزالة/الدراسات الاستقصائية، وضبط الجودة، وإدارة المعلومات، والتنسيق على المستوى الوطني، والتنظيف بشأن خطر الألغام. ولاحظ الفريق المعني بالتحليل أن أكثر من ٧٥ في المائة من الموارد ستُخصص لأنشطة الاستقصاء والإزالة، ونحو ٧,٥ في المائة فقط للتنسيق الوطني. ولاحظ الفريق كذلك أنه بما أن الطلب يشير إلى أن تكاليف الدراسات الاستقصائية وإزالة

الألغام من المناطق الملوثة الواقعة على طول حدود موزامبيق مع زمبابوي غير معروفة ولم يتم تقديرها، فإن التكاليف الفعلية ستفوق المجموع المقدر بـ ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٢ - ويشير الطلب إلى التزام بموارد من الميزانية الوطنية مجموعها ١٠,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (بما في ذلك الزيادة الكبيرة في المبالغ من ١,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٥ مليون دولار في كل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢) لتنفيذ المادة ٥ في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. ويشير الطلب كذلك إلى أنه من المتوقع أن يوفر المانحون الدوليون مبلغ ١٧,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولاحظ الفريق المعني بالتحليل أن الالتزام الوطني السنوي لموزامبيق يمثل زيادة بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالإسهامات التي قدمتها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ولاحظ الفريق كذلك أنه في حين أن المتوسط السنوي لاحتياجات موزامبيق التي يغطيها المانحون يقل عن المتوسط التاريخي للمبالغ السنوية التي تلقتها، كان هناك اتجاه ملحوظ نحو التناقص في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧ من حيث المبالغ المقدمة من مجتمع المانحين.

١٣ - ويشير الطلب إلى أنه يمكن افتراض أن تطهير الأرض حتى تاريخه كان له أثر اجتماعي - اقتصادي إيجابي كبير على موزامبيق وسكانها، وأن إتمام التنفيذ في أثناء فترة التمديد سيسفر عن مزيد من هذه الآثار، ومن ثم الإسهام في تحقيق هدي الحد من الفقر والتنمية. ولاحظ الفريق المعني بالتحليل أهمية العلاقة بين العمل المتعلق بالألغام والحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أنه بينما انخفضت معدلات الإصابات بدرجة ملحوظة، لا يزال الأفراد يقعون ضحية أخطار المتفجرات في موزامبيق. وبالتالي، فإن إكمال عملية التنفيذ سيضمن اقتراب موزامبيق بقدر المستطاع عملياً من هدف عدم وقوع ضحايا جدد.

١٤ - ويشتمل الطلب على معلومات أخرى ذات صلة قد تفيد الدول الأطراف في تقييم الطلب ودراسته، بما في ذلك مجموعة من الجداول التفصيلية التي توضح حالة كل منطقة من المناطق المحددة وموقعها وحجمها.

١٥ - ولاحظ الفريق المعني بالتحليل أنه في حين أن الخطة المعروضة عملية وطموحة، فإن نجاحها يتوقف على عكس الاتجاه التناقصي فيما يخص الدعم الذي يقدمه المانحون إلى موزامبيق بغية زيادة قدرتها على إزالة الألغام إلى المستوى اللازم لإكمال التنفيذ بنهاية فترة التمديد المطلوب. كما أشار الفريق إلى أن الخطط المتضمنة في الطلب شاملة ومكتملة، وإن كان قد أشار أيضاً أنه يمكن إتاحة مزيد من الوضوح بتحديث الخطة الوطنية المتعلقة بإزالة الألغام بحيث تغطي في آخر الأمر فترة التمديد بأكملها، وتشمل معلومات عن المناطق الملوثة الواقعة على طول حدود موزامبيق مع زمبابوي وخطط العمل بشأنها.

١٦ - ولاحظ الفريق المعني بالتحليل أن البيانات الحسابية التفصيلية الخاصة بالمناطق الملوثة المتبقية، والتي قدمتها موزامبيق ستساعد موزامبيق وجميع الدول الأطراف مساعدة كبيرة في تقييم التقدم المحرز في التنفيذ في أثناء فترة التمديد. وفي هذا الصدد، أشار الفريق إلى أن كلا الجانبين يمكن أن يستفيدا إذا قدمت موزامبيق تحديداً لهذه البيانات المتعلقة بالمناطق في اجتماعات اللجنة الدائمة، وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني، وفي اجتماعات الدول الأطراف.